

شهادة تحمل مصاريف علاج
(القانون عدد 56 لسنة 1995 المؤرخ في 28 جوان 1995)

يمنح هذه الشهادة من قبل المؤجر أو من ينوبه، بصحة فورية، إلى العون الذي يعتقد ان إصابته أو مرضه ذو طبيعة مهنية، وهي تخول له العلاج بمجرد الإمتطهار بها لدى جميع المؤسسات الصحية مع الملاحظة :

- ان المؤجر لا يتحمل تكاليف جميع عناصر العلاج إلا في حدود التعريفة الرسمية، وعلى المتضرر تحديد ما زاد على ذلك.

- يصدر الوزير الأول قرارا يثبت الطبيعة المهنية للحدث أو المرض أو ينجيها و تمدد نفقات العلاج، لاحقا طبقا لهذا القرار و الترتيب الجاري بها العمل.

المتضرر

الاسم و اللقب : رقم بطاقة التعريف الوطنية :

المهنة : رقم المعرف الوحيد :

العنوان :

تاريخ حصول الحادث أو معاينة المرض :

تاريخ إعلام المؤجر و كيفية ذلك :

المؤجر

الوزارة أو الجماعة المحلية أو المؤسسة :

العنوان :

هل صرح المؤجر بالحادث أو المرض لدى اللجنة ؟ : نعم لا بصدد التصريح تاريخ التصريح :

هل حصل الحادث بالطريق العام ؟ : نعم لا هل صرح به لدى مصالح الأمن ؟ : نعم لا

تاريخ التصريح :

إمضاء المؤجر أو من ينوبه و ختمه

ملاحظة : * ترجع هذه الشهادة من قبل المؤسسة الصحية إلى المؤجر الممضي أعلاه، مدعمة بكافة الكشوفات النسائية و الوثائق و البيانات الطبية و شبه الطبية المتعلقة بالعلاج الممدد للمتضرر.

* في صورة حصول فارق بين تكاليف الخدمات الطبية طبقا للتعريفة الرسمية و التكاليف الحقيقية، فإنه يتعين على المؤسسة الصحية مطالبة المتضرر بتسديده.